

قضايا بحثية 1 – الاسبوع الخامس

مسئولية مشغلي محركات البحث عن المحتوى غير المشروع
للمواقع الإلكترونية

إعداد الطالب/

علي احمد الشهراني

2025



أولاً: تحديد المتغيرات الأساسية في الإطار النظري

1. المتغير المستقل: "المحتوى غير المشروع للمواقع الإلكترونية"

يمثل هذا المتغير جوهر الأزمة القانونية التي تتناولها الدراسة، فهو يشير إلى جميع أنواع البيانات أو المعلومات أو المضامين المنشورة على شبكة الإنترنت والتي تتسم بعدم مشروعيتها وفقاً للتشريعات الوطنية أو الدولية. يشمل ذلك:

- المحتوى الإجرامي (مثل التحريض على العنف، الإرهاب، الاتجار بالبشر).
- المحتوى الفاحش أو الجنسي.
- المحتوى المسيء أو التمييزي.
- المحتوى المضلل أو الاحتيالي.

وقد عرّفت الدراسة هذا المتغير بأنه لا ينحصر فقط في الجانب الموضوعي للجريمة، بل يمتد ليشمل المحتوى الذي قد يكون ضاراً بالقيم الاجتماعية أو النظام العام، حتى وإن لم يكن مجرماً صراحة في بعض السياقات، مما يعكس مرونة مفهوم "غير المشروع" ضمن بيئات قانونية مختلفة.

أولاً: تحديد المتغيرات الأساسية في الإطار النظري

2. المتغير التابع: "مسؤولية مشغلي محركات البحث"

يتمثل هذا المتغير في مدى مسؤولية الشركات التقنية، مثل Google أو Bing، عن السماح بالوصول إلى هذا النوع من المحتوى عبر نتائج البحث. ويتضمن السؤال الجوهرى: هل يتحمل مشغلو محركات البحث مسؤولية قانونية - مدنية أو جنائية - عن المحتوى الذي لا يُنتجونه بل "يسمحون بالوصول إليه"؟

يتضمن هذا المتغير أربعة أبعاد رئيسية (سيتم تفصيلها لاحقاً)، وهو متغير مركب يعكس تداخلات قانونية وتقنية، حيث لا يكون مشغل المحرك منتجاً للمحتوى، بل "وسيطاً" أو "ممكناً" له، مما يطرح إشكالية قانونية حيوية في سياق المسؤولية بالامتناع أو الإهمال أو التيسير غير المباشر للجريمة أو الضرر.

ثانياً: العلاقة بين المتغيرات

العلاقة بين المتغيرين هي علاقة سببية افتراضية مشروطة:

وجود المحتوى غير المشروع على المواقع الإلكترونية لا يصبح تهديداً حقيقياً إلا عندما يتم الوصول إليه من خلال محركات البحث.

الدراسة تطرح هذا الترابط كالتالي:

- محركات البحث تُعد وسيلة رئيسية، بل أساسية، للوصول إلى أي محتوى عبر الإنترنت.
- تيسير هذا الوصول، خصوصاً عندما لا تتخذ المحركات تدابير لتقييد النتائج أو الاستجابة لبلاغات الحذف، يجعلها فاعلاً قانونياً في حلقة الضرر.

لذلك، فالمحتوى غير المشروع يكتسب طابع الخطورة القانونية عندما يُتاح عبر محركات البحث، ويؤسس بذلك للحديث عن "المسؤولية القانونية لمشغل محرك البحث" كفاعل ضمني في السلسلة الإجرامية أو المخالفة.

ثالثاً: الأبعاد الفرعية المكونة للمتغير التابع (مسؤولية مشغلي محركات البحث)

تُفكك الدراسة المتغير التابع إلى أربعة أبعاد رئيسية، لكل منها أسس تحليلية وأهمية عملية:

1. البعد الأول: طبيعة النشاط التقني لمحركات البحث

يتناول هذا البعد توصيف عمل محرك البحث على أنه لا يُنتج المحتوى، بل "يؤرشفه" و"يصنّفه" و"يرتبه" في نتائج تظهر للمستخدم بناءً على خوارزميات محددة.

هذا البعد يُشكل الأساس التقني لتحديد طبيعة الفاعل؛ هل هو ناقل محايد؟ أم ناشر نشط؟ أم مجرد وسيط؟ وتتم مناقشته من خلال:

- تحليل بنية الخوارزميات التي تنتج نتائج البحث.
- مدى تدخل المحرك في ترتيب النتائج أو استبعاد بعضها.

ثالثاً: الأبعاد الفرعية المكونة للمتغير التابع (مسؤولية مشغلي محركات البحث)

2. البعد الثاني: العلم بالمحتوى غير المشروع

يتعلق بمسألة جوهرية في تأسيس المسؤولية القانونية:

هل كان مشغل محرك البحث "يعلم" أو "يجب أن يعلم" أن المحتوى غير مشروع؟

هنا يتداخل القانون مع الاعتبارات الواقعية:

- إذا ثبت علم المشغل بوجود محتوى غير مشروع ولم يتخذ إجراءً، فقد يُعد مسؤولاً.
 - أما إذا لم يعلم ولم يكن في مقدوره العلم، فقد تنتفي المسؤولية.
- يتفرع عن هذا البعد تحليل الآليات التي تسمح بالإبلاغ عن المحتوى المخالف، واستجابة المحرك لها، وحدود التزامه القانوني.



ثالثاً: الأبعاد الفرعية المكونة للمتغير التابع (مسؤولية مشغلي محركات البحث)

3. البعد الثالث: الامتناع عن الإزالة أو التقييد

يمثل هذا البعد السلوك السلبي للمشغل، أي عندما يمتنع عن حذف نتائج تحتوي على روابط لمحتوى غير مشروع بعد إخطار رسمي أو قضائي. وقد اعتبرته الدراسة جوهر المسؤولية المدنية، وأحياناً الجنائية، وفقاً للفقهاء المقارن.

هنا تظهر مفاهيم مثل:

- المسؤولية بالامتناع.
- التقصير في واجب الرقابة اللاحقة.
- الالتزام بضمان بيئة رقمية آمنة.

ثالثاً: الأبعاد الفرعية المكونة للمتغير التابع (مسؤولية مشغلي محركات البحث)

4. البعد الرابع: أثر هذا النشاط على النطاق العام والحقوق الأساسية

يُظهر هذا البعد التوتر بين حرية التعبير وحقوق الجمهور في المعرفة من جهة، وحماية النظام العام والقيم الأخلاقية من جهة أخرى. يُثير هذا البعد إشكالية:

- هل تقييد الوصول إلى المحتوى غير المشروع عبر محركات البحث يُعد رقابة غير مبررة؟
- أم هو إجراء شرعي لحماية المصلحة العامة؟

تؤكد الدراسة أن هذا التوازن لا بد أن يستند إلى معايير واضحة، مثل:

- خطورة المحتوى.
- هدفه.
- مدى تأثيره على المجتمع.
- وسيلة ظهوره وتداوله.



رابعاً: منطق اختيار هذه المتغيرات وأبعادها

- 
- اختارت الدراسة هذه المتغيرات بدقة ناتجة عن تحليل علمي وظيفي لأدوار الفاعلين في البيئة الرقمية:
 - المحتوى غير المشروع يمثل العامل القانوني المؤسس لأي تدخل قانوني، وهو ما يحدث الضرر أو الجريمة.
 - محرك البحث هو الأداة التي تمنح المحتوى فعاليتها وانتشاره، رغم أنه ليس المنتج الأصلي.
 - أبعاد المسؤولية الأربعة تعكس تطوراً من العمل التقني (البعد الأول) إلى النية والعلم (البعد الثاني)، ثم السلوك السلبي (الثالث)، وأخيراً التأثير القانوني والاجتماعي (الرابع).
- هذا التسلسل المنطقي يُحاكي الطريقة التي يُبنى بها الركن المادي والمعنوي للجريمة، ويُمكن استخدامه في بناء قواعد قانونية جديدة.

خامسا: التكامل المفاهيمي بين المتغيرات

يتميز الإطار النظري بتكامل دقيق بين المتغيرات، إذ:

- يُفترض وجود المحتوى غير المشروع كشرط أولي.
 - ثم يُحلل دور المحرك بوصفه أداة مكملّة، لكنها قادرة على إحداث أثر.
 - تُبنى المسؤولية لا على مجرد وجود التقنية، بل على السلوك الفعلي للمشغل.
 - كل بُعد يُضاف للمسؤولية يُقدم معيارًا لتحديد مستوى تدخل القانون.
- إن العلاقة بين المتغيرات قائمة على التداخل لا التوازي، وهو ما يمنح النموذج المفاهيمي قوة تفسيرية عالية.

المرجع

حواس, ع. س. (2024). مسئولية مشغلي محركات البحث عن المحتوى
غير المشروع للمواقع الإلكترونية. Retrieved from

https://lalexu.journals.ekb.eg/article_336543.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

